اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 95

14-20 نوفمبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

يونس خوري : دول التعاون ترجئ تطبيق "القيمة المضافة"

صرح يونس حاجي خوري، وكيل وزارة المالية، بأن دول مجلس التعاون أرجأت تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيها إلى أجل غير مسمى، بعد مشاورات جرت بين الأطراف المعنية في تلك الدول، أفضت إلى تأجيل الإعلان عن تحديد موعد تطبيق هذه الضريبة إلى حين استكمال دول المجلس كل على حدة، استعداداتها اللازمة لهذا الغرض من أنظمة داخلية وكوادر متخصصة وغيرها . وأشار خوري إلى أن الإعلان عن موعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة، يمنحها وفق القوانين الدولية المعمول بها، عامين فقط بعد الإعلان لتنفيذ قرارها، وبالتالي يجب أن تكون الدولة مستعدة لذلك مع انتهاء هذه المهلة، الأمر الذي استدعى من دول الخليج تأجيل الإعلان عن موعد تطبيق هذه الضريبة، إلى حين إتمام الترتيبات الأولية المؤهلة للإعلان . وأوضح وكيل وزارة المالية أن تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة خليجيا، يأتي في إطار حرص دول المجلس على توحيد معاييرها وإجراءاتها الضريبية، لكن ذلك لا يحجب حق كل دولة في المجلس في دراسة وتحديد أنواع أخرى من الضرائب غير المباشرة لتطبيقها بشكل مستقل، مشدداً على أن دولة الإمارات لن تفرض أي ضريبة جديدة في أسواقها خلال العام الجاري أو المقبل، حيث إن الوزارة لم ترفع إلى مجلس الوزراء أي مشروع قانون لفرض ضريبة جديدة في الدولة خلال 2012 . وبحسب خوري فإن وزارة المالية أعدت في إطار استراتيجيتها العامة، جملة من الدراسات الأولية حول متطلبات إعداد جهاز ضريبي متكامل في الدولة، وأخرى مخصصة لقياس مدى ملاءمة بعض أنواع الضرائب غير المباشرة، مع الالتزامات والاتفاقيات التي تجمع الإمارات مع دول العالم في هذا المجال، وعلى رأسها اتفاقيات الازدواج الضريبي التي تجمعها بنحو 50 دولة. وكانت وزارة المالية بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة، قد أعدت منذ ثلاث سنوات دراسة حول أبعاد تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المجتمع الإماراتي اقتصاديا واجتماعيا، توصلت من خلالها إلى ضرورة وإمكانية تطبيق هذه الضريبة، التي يتم فرضها على الفارق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع النهائي للمستهلك.

تعليق

الفرق بين ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة هو أن ضريبة المبيعات تفرض في مرحلة واحدة فقط من حياة السلعة أو الخدمة، وذلك عند بيعها أو تقديمها للمستهلك النهائي، بينما تفرض ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج يتم فيها إضافة قيمة للسلعة، وعلى ذلك يمكن تعريف ضريبة القيمة المضافة على أنها ضريبة مبيعات تفرض عند المنبع، وبدلا من أن تجمع الضريبة لمرة واحدة فإنها تجمع في نهاية كل مرحلة تمر بها السلعة، ولذلك تعرف ضريبة القيمة المضافة أيضا بأنها ضريبة مبيعات متعددة النقاط وأيا كان الوضع فإنه يفترض من الناحية النظرية أن الضريبة ستحمل في النهاية على المستهلك سواء فرضت عند البيع أو في المراحل المختلفة للإنتاج، ونظرا لذلك فإن ضريبة القيمة المضافة تتطلب إدارات ضريبية كفئة، نظرا للمجهود المحاسبي الضخم الذي تحتاج إليه، وتفضل دول العالم ذات الدخل المنخفض اللجوء إلى هذه الضريبة، حيث لا تمكنها الأشكال الأخرى من الضرائب، على سبيل المثال تغري المستويات المرتفعة لعجز الميزانية في الولايات المتحدة بالتفكير في إدخال ضريبة القيمة المضافة، غير التخوف الأساسي منها يكمن في أنها يمكن ان تدفع الى زيادة حجم الحكومة مثلما حدث في دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا واليابان، فضلا عن آثارها السلبية على توزيع الدخل بين الأسر الأمريكية. قد يتصور البعض أنه بما أن الضريبة على القيمة المضافة تفرض على السلع في مراحل إنتاجها المختلفة فإن الكثير من السلع لن تخضع لهذه الضريبة، باعتبار أن الجانب الأكبر من السلع التي نستهلكها هي سلع مستوردة من الخارج، وهذا تصور خاطئ، لأن الضريبة على القيمة المضافة تفرض أيضا على الواردات من الخارج، فعلى الرغم من أن السلع المستوردة لم تتم عليها أية عمليات تصنيع في الداخل ومن ثم لم يتم إجراء أي اضافة لها في القيمة في الداخل، من ناحية أخرى فإن ضريبة القيمة المضافة قد لا تفرض على جميع السلع، وإنما توجد هناك سلعا يتم تخفيض معدل الضريبة عليها أو إعفاءها من الضريبة لضروريتها للمستهلك أو لأهميتها بالنسبة للمجتمع. كما قد تختلف معدلات الضريبة على القيمة المضافة حسب المجموعات السلعية، على سبيل المثال في المملكة المتحدة يبلغ معدل الضريبة الأساسي 20%، وهو المعدل الذي يفرض على السلع بشكل عام، وهناك أيضا ضريبة قيمة مضافة بمعدل 5% وهو معدل ضريبة مخفض يفرض على سلع مثل منتجات الطاقة، وضريبة بمعدل صفر% وهو معدل الضريبة على سلع مثل الغذاء

المصدر: الخليج

الدولية

2% الاتحاد الاوروبي يرفع ميزانية 2012
صفحة 02 ◄

تراجع طلبات إعانة البطالة الامريكية الي أدنى مستوى في 7 أشهر
صفحة 02◄

الاقليمية

اقتصاديون يحذّرون دول الخليج من تقديم دعم مالي لمنطقة اليورو
صفحة 03 ◄

مصر تتجه لقبول قرض بـ 3.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي
صفحة 03◄

المحلية

المركزي: لا حاجة إلى ضخ المزيد من السيولة ولا إلى تجديد ضمان الحكومة للودائع
صفحة 05◄

الإمارات تتصدر قائمة "ميد" لأكبر 100 مشروع خليجي
صفحة 05◄

المقال الأسبوعي

الباب الثامن
صفحة 07◄

تراجع طلبات إعانة البطالة الامريكية الي أدنى مستوى في 7 أشهر

أظهر تقرير حكومي أن الطلبات الجديدة لإعانة البطالة في الولايات المتحدة انخفضت الي أدنى مستوى في سبعة أشهر الاسبوع الماضي وهو ما يشير الي تحسن الاوضاع في سوق العمل. وقالت وزارة العمل ان الطلبات الجديدة للحصول على اعانة البطالة الحكومية تراجعت خمسة الاف طلب الى مستوى معدل موسميا يبلغ 388 ألفا الاسبوع الماضي من مستوى معدل بالزيادة قدره 393 ألفا في الاسبوع السابق. وكان محللون توقعوا في استطلاع اجرته رويترز أن ترتفع طلبات إعانة البطالة الى 395 ألفا. ومن ناحية أخرى قالت وزارة التجارة ان تراخيص بناء المساكن قفزت بنسبة 10.9 بالمئة الي معدل سنوي قدره 653 ألفا الشهر الماضي. لكن انشاء المساكن الجديدة تراجع 0.3 بالمئة الي معدل سنوي قدره 628 ألف وحدة. وساعدت بيانات طلبات اعانة البطالة في ارتفاع مؤشرات الاسهم الامريكية في التعاملات الصباحية في وول ستريت في حين انخفضت اسعار سندات الخزانة. وتراجع الدولار مقابل اليورو. وقال ميلان مولرين كبير الخبراء الاقتصاديين في (تي دي سيكيورتيز) في نيويورك "الاقتصاد الامريكي يواصل إظهار علامات على قوة دافعة قوية. التحسن في طلبات اعانة البطالة يبرز الحفاظ على المكاسب في نشاط سوق العمل على مدى الاشهر القليلة الماضية."

المصدر: رويترز

مخزونات الغاز الطبيعي في امريكا تقفز الي أعلى مستوى لها على الاطلاق

أظهرت بيانات اصدرتها ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة قفزت الاسبوع الماضي الي أعلى مستوى لها على الاطلاق. واشار تقرير الادارة الي ان اجمالي المخزونات المحلية من الغاز في الاسبوع المنتهي في 11 نوفمبر تشرين الثاني زاد بمقدار 19 مليار قدم مكعبة الي مستوى قياسي بلغ 3.85 تريليون قدم مكعبة محطما المستوى القياسي السابق البالغ 3.84 تريليون قدم مكعبة الذي سجله في اوائل نوفمبر 2010 . وتعمد شركات المرافق الي بناء مخزونات من الغاز الطبيعي في الفترة من ابريل نيسان حتى اكتوبر تشرين الاول لاستخدامها فيما بعد لتلبية حوالي 30 بالمئة من الطلب على التدفئة في الشتاء. ويبلغ متوسط استهلاك الغاز في الولايات المتحدة حوالي 80 مليار قدم مكعبة في اليوم في الفترة من نوفمبر حتى مارس. واجمالي المخزونات الان مرتفع 224 مليار قدم مكعبة -أو 6.2 بالمئة- عن المتوسط في خمسة أعوام.

المصدر: رويترز

2% الاتحاد الاوروبي يرفع ميزانية 2012

اتفق مفاوضو الاتحاد الاوروبي على رفع ميزانية الاتحاد للعام القادم اثنين بالمئة الى 129 مليار يورو (174 مليار دولار) بعد محادثات على مدى أكثر من 15 ساعة. ويعتبر الاتفاق انتصارا للعواصم التي تشتد حاجتها للسيولة والتي تعاني من مصاعب في ظل أزمة الديون الاوروبية حيث كانت تعارض مطالب مشرعين أوروبيين لزيادة الميزانية أكثر من خمسة بالمئة. لكن بعض مسؤولي الاتحاد عزوا تقييد رفع الميزانية الى توقعات بأن يتسبب التضخم في العام القادم في عجز الكتلة عن سداد التزاماتها مما قد يهدد التصنيف الائتماني الممتاز لميزانية الاتحاد الاوروبي. وقال يانوس ليفاندوفسكي مفوض الميزانية بالاتحاد الاوروبي والذي كان يقترح زيادة الانفاق خمسة بالمئة في 2012 "تلك بوضوح ميزانية تقشف اذ أن معظم الدول الاعضاء تمر بأزمة مالية خطيرة." وقال "تواجه المفوضية الاوروبية الان خطرا حقيقيا لنفاد الاموال خلال العام القادم ومن ثم لن نستطيع أداء كل التزاماتنا المالية تجاه المستفيدين من أموال الاتحاد الاوروبي." ويرجع هذا الى أن الحكومات رضخت لمطالب البرلمان الاوروبي للسماح بالتزامات الانفاق للاتحاد بالارتفاع الى 147 مليار يورو العام القادم وفي نفس الوقت الاتفاق على ألا تزيد مساهمات الدول في ميزانية الاتحاد عن 129 مليار يورو. وقال مسؤول بالاتحاد الاوروبي "التزامات اليوم تصبح مدفوعات الغد لذا فانها لعبة شديدة الخطورة بالفعل." وينفق أكثر من ثلثي ميزانية الاتحاد الاوروبي على دعم المزارعين ومساعدات اقليمية لتمويل بناء الطرق وحماية البيئة ومشاريع أخرى. وتعتبر المحادثات بشأن انفاق الاتحاد الاوروبي في 2012 مقدمة لمعركة أشد بشأن الميزانية طويلة الاجل التالية للفترة من 2014 الى 2020.(الدولار يساوي 0.74 يورو)

المصدر: رويترز

البنك المركزي المصري يبيع اذون خزانة بقيمة 5.5 مليار جنيه والعائد يقفز

قالت وزارة المالية المصرية ان البنك المركزي باع يوم الخميس اذون خزانة بقيمة 5.5 مليار جنيه (15ر 933 مليون دولار) وهي نفس قيمة العطاءات التي طرحها في المزاد. وباع البنك المركزي اذون خزانة لاجل 182 يوما بعائد يبلغ في المتوسط 13.978 بالمئة ارتفاعا من 13.447 بالمئة في مزاد الاسبوع الماضي. وباع ايضا اذونا لاجل 357 يوما قيمتها 3.5 مليار جنيه بمتوسط عائد قدره 14.725 بالمئة ارتفاعا من 13.961 بالمئة في الاصدار السابق في الثامن من نوفمبر. ويبيع البنك المركزي اذون الخزانة بالانابة عن وزارة المالية. (الدولار يساوي 5.984 جنيه مصري)

المصدر: رويترز

اقتصاديون يحذّرون دول الخليج من تقديم دعم مالي لمنطقة اليورو

أبدى اقتصاديون تخوفهم من تأثير تداعيات تقديم دول الخليج أي دعم مالي لمنطقة اليورو وفق الخطة التي أقرها الاتحاد الأوروبي أخيرا لمعالجة ديون دوله الأعضاء المتعثرين عن السداد، واصفين الخطوة بالمخاطرة العالية التي قد تنعكس سلبا على اقتصادات دول الخليج وزيادة معدلات التضخم، في ظل المؤشرات التي تحيط بصندوق الاستقرار الأوروبي المشكوك في نجاحها. وتتحرك الاقتصاديات الكبرى للخروج من تداعيات الأزمة العالمية التي ولدت ركودا اقتصاديا كبيرا خلال قمة مجموعة العشرين التي انطلقت في مدينة كان جنوب فرنسا أمس بالبحث عن منافذ لتحقيق انتعاش حقيقي للاقتصاديات، خاصة أنها لم تحرز أي تحسنات واضحة منذ اندلاع الأزمة العالمية 2008، فالخطط والاستراتيجيات التي عملت بها الاقتصاديات لم تكن بالشكل الكافي للخروج من الأزمة. وفي الوقت الذي تتحفظ بعض الدول الداعمة لخطة إنقاذ اليورو من الرد مثل الصين التي أبدت دعمها لمنطقة اليورو بـ100 مليون يورو فقط واعتذار الولايات المتحدة عن الدعم بسبب انشغالها بإنعاش اقتصادها، تتوجه الأنظار إلى دول الخليج باعتبارها تتمتع بفوائض مالية مرتفعة وقادرة على دعم منطقة اليورو. وأكد رئيس مركز استشارات الجدوى الاقتصادية الدكتور محمد شمس، في تصريحات لصحيفة "الاقتصادية" السعودية، خطورة دعم دول الخليج للاتحاد الأوروبي ضمن الخطة التي يعمم لها الاتحاد الأوروبي. وقال "من المحتمل أن تمتنع اليونان عن السداد وبذلك خروجها من منطقة اليورو، فالتصريح الأخير لليونان بإجراء استفتاء للشعب حول قبول الدعم لسداد الديون أدخل الاتحاد الأوروبي في تذبذبات وتصارع بالقرارات. وأشار شمس إلى أن هناك مخاطر متوقعة تواجه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المقبلة يتصدرها إعلان رسمي من الحكومة اليونانية بعدم سداد الديون وخروج البلاد من منطقة اليورو، وقد يتبعها دول أخرى؛ مما يعني انهيارا لليورو ووضع الاقتصاد العالمي في أزمة كبيرة مثل أزمة الثلاثينيات. غياب الضمانات من جانبه، أشار الخبير الاقتصادي عبد الرحمن الصنيع إلى أن غياب الضمانات التي تحمي دول الخليج باعتبارها من الدول الداعمة؛ نظرا إلى ارتفاع الفوائض المالية لديها سيدخلها في أزمات أخرى. وقال: "على الرغم من المصلحة التي ستستفيد منها دول الخليج في حال دعم منطقة اليورو من رفع الطلب على النفط والكيماويات والطاقة ورفع الإيرادات بشكل عام، إلا هناك خطر قد يواجهه الاقتصاد السعودي في حالة استجابة الاتحاد الأوروبي إلى خطة الإنعاش وسداد الديون؛ مما يرفع قيمة اليورو أمام الدولار، وبالتالي سيؤثر بشكل سلبي على الريال باعتبار الريال مرتبطا بالدولار، وأيضا يعمل على رفع أسعار صادرات أوروبا إلى مستويات قياسية قد ترفع معدلات التضخم في دول الخليج؛ لذلك لا بد من التريث والدراسة قبل دعم الاتحاد الأوروبي".

المصدر: العربية نت

مصر تتجه لقبول قرض بـ 3.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي

قال وزير المالية المصري حازم الببلاوي إن مصر تتجه لقبول حزمة تمويل بقيمة 3.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي كانت رفضتها في وقت سابق من هذا العام وذلك بعد أن أصبح الدين المحلي "مكلّفا". وأبلغ الببلاوي وكالة أنباء الشرق الأوسط أن مصر تحتاج إلى تنويع دينها وتقليل اعتمادها على الاقتراض المحلي بعد أن قفزت عوائد أذون الخزانة الى مستويات تتطلب عدم التوسع فيه. ونقلت الوكالة عن الببلاوي قوله "الحكومة تسعى الى تقليل الاعتماد على الاقتراض الداخلي.. بعدما وصلت عوائد التكلفة لحدود مرتفعة تتطلب مزيدا من الحرص وعدم التوسع... الاقتراض من الخارج لاسيما مع ما يميزه من أسعار فائدة متدنية ومدد سداد أطول بات أمرا واقعا". ولفت الببلاوي إلى ان عوائد أذون الخزانة تزايدت في المزادات الأخيرة وأن المقرضين المحليين يقتربون من الوصول الى الحد الأقصى لقدرتهم على الاقتراض لتغطية العجز في ميزانية الحكومة. وعندما رفضت مصر حزمة التمويل البالغة 3.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في يونيو حزيران الماضي قال وزير المالية السابق -الذي حل الببلاوي محله- ان مصر ستعتمد على موارد محلية وان المجلس الأعلى للقوات المسلحة -الذي يدير شؤون البلاد- قلق من زيادة الدين الخارجي. وقالت مصر انها ستحصل على 200 مليون دولار لدعم ميزانيتها من صندوق النقد العربي هذا الشهر وستحصل على شريحة ثانية من التمويل قيمتها 270 مليون دولار في ديسمبر. وتلقت مصر دعما آخر للميزانية من دول خليجية للمساعدة في تغطية العجز في ميزانيتها. وتتوقع الحكومة ان يبلغ عجز الميزانية 8.6 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2011-2012 .

المصدر: العربية.نت

العملة الموحدة وتطوير الأنظمة الإحصائية يتصدران اجتماع المجلس النقدي الخليجي

في الوقت الذي من المزمع فيه أن يناقش اجتماع مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي في دورته الـ 12 في العاصمة الرياض غد الاثنين سبل تطوير النظم الإحصائية في دول الاتحاد النقدي بما يخدم مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي فيما بينها، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن المجلس سيناقش أيضاً تطورات مشروع العملة الخليجية الموحدة. ولم تستبعد المصادر ذاتها أن يتم خلال هذا الاجتماع تحديد آليات تنفيذ المشروع الذي قوبل بالتأجيل خلال الدورات الماضية، في الوقت الذي تعيش فيه دول منطقة اليورو أزمة مالية جديدة، عقب أزمة مالية عاصفة ضربت اقتصادات العالم قبل نحو 3 أعوام. فيما طالب الخبير المصرفي الدكتور إحسان بوحليقة دول مجلس التعاون الخليجي بالإسراع والتعجيل في عملية تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة، وقال في تصريح إلى "الوطن" أمس "ليس هنالك أسباباً أراها منطقية لتأجيل تنفيذ المشروع حتى الآن". وتابع بوحليقة تصريحه قائلا :"أستغرب ممن يعلقون أسباب تأجيل العملة الخليجية الموحدة إلى ما يحدث حالياً في منطقة اليورو من أزمات، المفترض يكون هذا السبب رئيساً في تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة لا العكس، ونحن في منطقة الخليج بحاجة إلى التقارب أكثر فيما يخص الجانب المالي والاقتصادي"، معتبراً نجاح العملة الموحدة لدول غرب أفريقيا مثالاً جيداً من المفترض أن يحتذى به من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما يخص مناقشة المجلس النقدي خلال اجتماعه بعد غد سبل تطوير النظم الإحصائية في دول الاتحاد النقدي بما يخدم مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي فيما بينها، أوضح بو حليقة أن المقصود في هذا المشروع هو تطوير أدوات إعداد الإحصاءات الصادرة عن البنوك المركزية في منطقة الخليج، بما يقود إلى توحيد المعايير، وتوحيد المنهج الرقابي. من جهة أخرى يتوجه محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح غدا إلى الرياض مترئساً وفد البنك المركزي لحضور الاجتماع الـ 12 لمجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي المقرر انعقاده الاثنين. وقال بيان للبنك المركزي الكويتي أمس : "إن مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي يضم محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لكل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت". وأضاف البيان أنه من المقرر أن يواصل المجلس في هذا الاجتماع أعماله الرامية إلى استكمال البناء المؤسسي والتنظيمي للمجلس النقدي، ومتابعة ما تحقق من إنجازات في هذا الشأن وبما سيتيح له المجال للقيام بمهامه حسب نظامه الأساسي باعتباره نواة للبنك المركزي الخليجي. وأشار إلى أن جدول أعمال الاجتماع يتضمن اجتماعاً مشتركاً بين مجلس الإدارة ورؤساء الأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي؛ لمناقشة سبل تطوير النظم الإحصائية في دول الاتحاد النقدي بما يخدم مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي فيما بينها. يذكر أن مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي يعقد ستة اجتماعات على الأقل سنوياً وذلك بحسب ما ورد في المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس النقدي الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 27 مارس 2010 ؛ بعد استكمال مصادقة الدول الأعضاء على اتفاقية الاتحاد النقدي وهي دولة الكويت ومملكة البحرين والسعودية ودولة قطر.

المصدر: الوطن السعودية

«ستاندرد آند بورز :«الدول الخليجية ستواجه صعوبة في إعادة تمويل القروض والسندات 25مليار دولار استحقاقات السندات الخليجية في 2012

توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية للتصنيف الائتماني، أن تواجه جهات الإصدار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مخاطر إعادة تمويل متصاعدة خلال السنوات الثلاث المقبلة، بسبب زيادة قيمة استحقاق الدّين في المنطقة بدرجة كبيرة ما بين عامي 2012 و2013. وقدرت في تقرير أعلنته خلال مؤتمر صحافي عقدته في مقرها بدبي، أمس، قيمة السندات والصكوك التي ستدخل حيز الاستحقاق في العام المقبل، بنحو 25 مليار دولار، ترتفع إلى 35 مليار دولار في عام 2014. وصرح مدير خدمات التصنيف الائتماني للمؤسسات المالية في »ستاندرد آند بورز«، كيفين واليس، فقال إن »الوكالة صنفت النظام المصرفي في الإمارات ضمن المجموعة الخامسة، وهي ثاني أعلى مستويات مخاطر الصناعة المصرفية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وسبقها النظام المصرفي في البحرين الذي جاء في المجموعة السادسة، أعلى مستويات المخاطر خليجياً، في ما حلت عُمان، وقطر، والكويت في المجموعة الرابعة، وحل النظام المصرفي في السعودية في المجموعة الثانية، بصفته أقوى النظم المصرفية الخليجية وأقلها مخاطرة. وتوقع واليس عدم حدوث أي تغيرات جادة في الإقبال العام على الإقراض، أو سعر الإقراض نتيجة لمتطلبات رأس المال الجديدة وفقاً للوائح »بازل 3«، معتقداً أن المصارف الخليجية ليست في حاجة إلى زيادة رسملتها، لأن مستويات رأسمالها الحالية تفوق بالفعل بشكل كبير متطلبات »بازل 3 «الجديدة، فضلاً عن أن بنية رؤوس أموال المصارف في دول المجلس من نوعية عالية عموماً. وقال إن »مصارف أبوظبي ستكون المُولد بشكل كبير لنمو الائتمان في القطاع المصرفي في الإمارات، خصوصاً بعد أن هبط صافي الاقتراضات الخارجية للنظام المصرفي على مدار السنوات القليلة الماضية«، لافتاً إلى أن »متطلبات إعادة التمويل للمصارف المحلية ستكون سهلة الانقياد إلى حد كبير، لاسيما بالنسبة لمؤسسات أبوظبي، ومع ذلك تقوم المصارف بتحميل قيم جوهرية من القروض المعادة الهيكلة على موازناتها، ويكون أداء هذه القروض العامل الأهم في نوعية أصولها مستقبلاً.

المصدر: الاتحاد

المركزي: لا حاجة إلى ضخ المزيد من السيولة ولا إلى تجديد ضمان الحكومة للودائع

90٪من الودائع المصرفية في الدولة لمواطنين وعرب

أكد البنك المركزي، أمس، أن ودائع المواطنين والعرب تشكل نحو 90٪ من إجمالي الودائع المصرفية في الدولة، مشيراً إلى أن هذه الودائع مستقرة ولا يتم السحب منها بشكل غير اعتيادي، وهو ما يعطي مزيداً من الثقة في الاقتصاد المحلي. وأضاف أن مستويات السيولة في القطاع المصرفي في المرحلة الراهنة جيدة، مؤكداً أن لا حاجة إلى ضخ المزيد من أموال الحكومة الاتحادية المخصصة لدعم القطاع المصرفي. ولفت »المركزي «إلى عدم وجود حاجة لمد فترة ضمان الحكومة لودائع القطاع المصرفي الإماراتي، التي انتهت بموجب قرار مجلس الوزراء في أكتوبر الماضي، نظراً إلى وجود تغطية كاملة للقروض والسلف المقدمة من البنوك حالياً.

من جهتها، توقعت وزارة الاقتصاد أن تشهد أسعار العديد من السلع انخفاضات في السوق المحلية خلال الفترة المقبلة، نظراً إلى انخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمات التي تمر بها الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وارتفاع حدة التنافس بين المنتجين في السوق العالمية. وأشارت إلى أنه من المنتظر أن يحافظ التضخم خلال عام 2012 على مستواه السائد العام الجاري، وأن يراوح بين 2 و2.8٪ على الأكثر.

المصدر: الإمارات اليوم

مطار دبي يتوقع 51 مليون مسافر في 2011

توقّع النائب الأول للرئيس في مؤسسة مطارات دبي، أن يصل عدد المسافرين الدوليين في مطار دبي الدولي إلى 51 مليون مسافر تقريباً بنهاية العام الجاري، أي أعلى بنحو مليون مسافر من الرقم المستهدف، بحسب تقديرات سابقة للمؤسسة لأعداد المسافرين الدوليين في المطار. وأكد أن »مطار دبي يسعى إلى أن يصل إلى المركز الثالث في عدد المسافرين الدوليين«، لافتاً إلى أن »مؤسسة مطارات دبي تسعى إلى حل تأثير حالة الازدحام على حركة الطيران الخاص، وذلك عبر نقل عملياته إلى مطار آل مكتوم الدولي. وكان مطار دبي الدولي، سجل العام الماضي ارتفاعاً في أعداد المسافرين الذين استخدموا المطار بواقع 15.3٪ إلى 47.2 مليون مسافر مقارنة بـ40.9 مليون مسافر في عام 2009 .«ولفت إلى أن »الطاقة الاستيعابية الكلية بعد إجراء عمليات التوسعة في مطار دبي ستصل إلى 95 مليون مسافر، ولأننا نرى نسب النمو الكبيرة الحالية، فإننا نجهز مطار آل مكتوم للاضطلاع بدور أكبر في نقل المسافرين من الإمارة وإليها .« وأضاف أن »شركتا (طيران الإمارات) و(فلاي دبي) تستأثران بنحو 65٪ من حركة مطار دبي الدولي .«يشار إلى أن مطار دبي الدولي سجل نمواً قدره 6.2٪ بأعداد المسافرين في سبتمبر الفائت، وارتفع فيه عدد المسافرين عبر المطار إلى اربعة ملايين و236 ألف مسافر مقارنة مع 3 ملايين و988 ألف مسافر في الشهر المناظر من العام الماضي، وأسهمت هذه الزيادة بارتفاع إجمالي أعداد مستخدمي المطار ما بين يناير وسبتمبر إلى 37 مليوناً و547 ألف مسافر، بزيادة إجمالية قدرها 7.8٪ مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2010.

المصدر: الإمارات اليوم

الإمارات تتصدر قائمة "ميد" لأكبر 100 مشروع خليجي

تصدرت الإمارات دول مجلس التعاون الخليجي على قائمة أكبر 100 مشروع التي أعدتها مجلة "ميد" في عددها الأخير من حيث عدد المشاريع وقيمتها . وكشفت المجلة عن انحسار موجة مشاريع الطفرة التي شهدتها الإمارات خلال عامي 2006 و2007 إلا انها لا تزال في مقدمة دول المجلس من حيث تنوع مشاريعها في إطار تنويع أنماط النشاط الاقتصادي للحد من الاعتماد على النفط . وبلغ عدد المشاريع الإماراتية على قائمة "ميد" 40 مشروعاً موزعة على مختلف قطاعات الاقتصاد ولكن نصيب القطاع العقاري كان الأكبر .وبلغت القيمة الإجمالية لميزانيات المشاريع الواردة ضمن القائمة 433 مليار دولار . ومن أبرز المشاريع التي تصدرت القائمة بين العشرة الأوائل مشروع ضاحية العاصمة في أبوظبي الذي ينفذه مجلس أبوظبي التنفيذي بقيمة تصل إلى 40 مليار دولار، ومشروع جزيرة الريم (37 ملياردولار) ومشروع تطوير جزيرة ياس (37 مليار دولار) ومشروع جزيرة السعديات ومدينة مصدر ومدينة الصناعات البتروكيماوية في المنطقة الغربية ومشروع داون تاون برج خليفة في دبي ومشروع الطاقة النووية ومشروع داون تاون جبل علي ومشروع تطوير حقل زاكوم الأعلى ومشروع تطوير شاطئ الراحة ومدينة غنتوت الخضراء . واحتلت السعودية المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المدرجة على القائمة وقيمتها التي ارتفعت من 34% من إجمالي مشاريع القائمة عام 2010 إلى 37 % عام 2011 . واحتل مشروع إعمار المدينة الاقتصادية في جدة المرتبة الأولى على القائمة بقيمة إجمالية تصل إلى 93 مليار دولار تلاه مشروع ضاحية العاصمة في أبوظبي الذي احتل المرتبة الثانية بقيمة 40 مليار دولار ثم مشروع مدينة السدير الصناعية في السعودية بنفس القيمة .

المصدر: الخليج

التجارة الخارجية غير النفطية تنمو 14% إلى 745,4 مليار درهم خلال 2010

نمت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة 14% لتصل إلى 745,4 مليار درهم العام الماضي، مقابل 660,4 مليار درهم في 2009، وبزيادة في القيمة قدرها 94 مليار درهم، بحسب تقرير أصدرته وزارة التجارة الخارجية. وقال التقرير "إن الواردات استحوذت على نسبة تقترب من الثلثين في هيكل التجارة الخارجية غير النفطية للدولة العام الماضي، حيث بلغت قيمة الواردات 485,4 مليار درهم في عام 2010 بمعدل نمو 8% مقارنة بعام 2009 وبزيادة 38 مليار درهم وتتساوى تلك الزيادة مع الزيادة المحققة في إعادة التصدير عن نفس العام. وأوضح التقرير أن منحنى تطور نمو الواردات الإماراتية أظهر وجود فترات وقفزات في النمو خاصة ما حدث في عام 2008، حيث شهد المنحنى نمو الواردات بنسبة 46%، ويعد ذلك طبيعياً نظراً لما شهده الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات في عام 2007 من نمو بمعدل بلغ 23%، كما اظهر وجود علاقة طردية قوية بين معدل نمو الواردات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الإماراتي. وأضاف التقرير: أن حجم الواردات الذي يتم استيراده لا يتم استهلاكه بكامله محليا، بل يوجد عنصر إعادة التصدير حيث يتم تصدير ما يزيد على ثلث الواردات ولكن تلك النسبة ثابتة تقريبا خلال السنوات العشر الأخيرة، مع وجود زيادة في عام 2010 اقتربت من 38% أي أنه من كل 100 درهم واردات تتم إعادة تصدير 38 درهما منها بينما 62 درهما يتم استهلاكها محلياً.

المصدر: الاتحاد

انتعاش تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح والصيانة في أبوظبي

أكد التقرير الاقتصادي لإمارة أبوظبي، 2011 استمرار نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح والصيانة في النمو طيلة السنوات الماضية، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي قد انخفضت من 6% عام 2004 إلى 3 .4% عام 2008، غير أنها عادت إلى الارتفاع عام 2009 ووصلت إلى 5 .5% ثم انخفضت مرة أخرى عام 2010، حيث ساهمت ب 83 .4% في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة . وأشار الفصل الخامس من التقرير والذي يتضمن الأنشطة الخدمية إلى أن القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح والصيانة بلغت نحو 9 .29 مليار درهم عام 2010، بنسبة نمو سنوية بلغت 32 .5% مقارنة بعام 2009، فيما بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (2005-2010) نحو 59 .8% . وترجع أسباب النمو في هذا النشاط لارتباطه بنمو حركة التشغيل والحركة في موانئ ومطارات الإمارة ومنافذها الجمركية، إلى جانب تنفيذ مشروعات الصيانة والتطوير في الموانئ والمطارات، وازدياد حركة التجارة الخارجية والداخلية

المصدر: الخليج

الباب الثامن
الشؤون المالية للاتحاد

قامت دولة الامارات العربية المتحدة منذ نشأتها في 2 ديسمبر 1971 بوضع دستور مؤقت لها ما لبث ان تحول الى دستور دائم بعدما اثبتت الدولة الاتحادية استقرارها ونجاحها والتزامها بسياسة معتدلة وتحقيقها لتحولات حضارية ومنجزات عملاقة على الصعيدين المحلي والاقليمي والدولي وتوفيرها للمزيد من الرفعة والرقي لشعب الاتحاد. لتكون بذلك من انجح التجارب الوحدوية في التاريخ المعاصر .
وقد جاء هذا الدستور ليوضح القواعد الاساسية للتنظيم السياسي والدستوري للدولة اذ اوضح الغاية الاساسية من قيام الاتحاد ومقوماته وأهدافه على الصعيدين المحلي والدولي ، كما بين الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية للاتحاد واكد على الحريات والحقوق والواجبات العامة وبين السلطات الاتحادية ونظم إصدار التشريعات الاتحادية واوضح الجهات المختصة بها، كما عالج الشؤون المالية للاتحاد والاحكام الخاصة بالقوات المسلحة وقوات الامن والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والامارات الاعضاء فيه .

مادة 126
تتكون الإيرادات العامة للاتحاد من الموارد التالية :
-الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد تشريعا وتنفيذا .
-الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد في مقابل الخدمات التي يؤديها .
-الحصة التي تسهم بها الإمارات الأعضاء في الاتحاد ، في ميزانيته السنوية وفقا للمادة التالية .
-إيراد الاتحاد من أملاكه الخاصة .

مادة 127
تخصص الإمارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للاتحاد وذلك على النحو وبالقدر الذين يحددهما قانون الميزانية .

مادة 128
يحدد القانون قواعد إعداد الميزانية العامة للاتحاد ، والحساب الختامي كما يحدد بدء السنة المالية .

مادة 129
يعرض مشروع الميزانية السنوية للاتحاد متضمنا تقديرات الإيرادات والمصروفات ، قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشتها وإبداء ملاحظاته عليها وذلك قبل رفع مشروع الميزانية إلى المجلس الاعلى للاتحاد مصحوبة بهذه الملاحظات لأقرارها .

مادة 130
تصدر الميزانية العامة السنوية بقانون وفي جميع الأحوال التي لا يصدر فيها قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية ، يجوز بمرسوم اتحادي إقرار اعتمادات شهرية مؤقتة ، على أساس جزء من أثنى عشر من اعتمادات السنة المالية السابقة ، وتجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقا للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

مادة 131
كل مصروف غير وارد بالميزانية ، أو زائد عن التقديرات الواردة بها ، وكل نقل لأي مبلغ من باب إلى آخر .
من أبواب الميزانية ، يجب أن يكون بقانون ومع ذلك يجوز ، في حالة الضرورة الملحة ، تقرير هذا الصرف أو النقل بمرسوم بقانون وفقا لأحكام المادة (113) من هذا الدستور .

مادة 132
يخصص الاتحاد في ميزانيته السنوية مبالغ من إيراداته للإنفاق على مشروعات الإنشاء والتعمير والأمن الداخلي والشؤون الاجتماعية حسب الحاجة الماسة لبعض الإمارات ويتم تنفيذ هذه المشروعات والأنفاق عليها من اعتمادات هذه المبالغ بواسطة أجهزة الاتحاد المختصة وتحت إشرافها بالاتفاق مع سلطات الإمارة المعنية ويجوز للاتحاد إنشاء صندوق خاص لهذه الأغراض .

مادة 133
لا يجوز فرض أية ضريبة اتحادية أو تعديلها أو إلغاؤها الا بقانون ولا يجوز إعفاء أحد من أداء هذه الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون كما لا يجوز تكليف أحد بأداء أموال أو رسوم أو عوائد اتحادية الا في حدود القانون وطبقاً لاحكامه.

مادة 134
لا يجوز عقد القروض العامة أو الارتباط بالتزامات يترتب عليها أنفاق مبالغ من الخزانة العامة للاتحاد في سنة أو سنوات مقبلة الا بقانون اتحادي .

مادة 135
الحساب الختامي للإدارة المالية للاتحاد عن السنة المالية المنقضية يقدم إلى المجلس الوطني الاتحادي خلال الأربعة اشهر التالية لانتهاء السنة المذكورة لإبداء ملاحظاته عليه ، قبل رفعه إلى المجلس الاعلى لإقراره ،
على ضوء تقرير المراجع العام .

مادة 136
تنشأ إدارة اتحادية مستقلة يرأسها مراجع عام يكون تعيينه بمرسوم لمراجعة حسابات الاتحاد والأجهزة والهيئات التابعة له وكذلك لمراجعة أية حسابات اخرى يوكل إلى الإدارة المذكورة مراجعتها ، طبقا للقانون .وينظم القانون هذه الإدارة ويحدد اختصاصاتها وصلاحيات العاملين فيها والضمانات الواجب توفيرها لها ولرئيسها ولموظفيها من أجل القيام بوظائفهم على خير وجه.